



وزارة المالية

20
25



الميزانية
العامة
للدولة

دليل الأداء المالي الفعلي
للميزانية العامة للدولة
للسنة المالية 2025م
(الحساب الختامي)



فهرس المحتويات

المقدمة	04
كلمة الوزير	05
المصطلحات والمفاهيم	06
الملخص التنفيذي	09
التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية في عام 2025م	11
ملخص تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام 2025م	16
ملخص الأداء الفعلي للميزانية العامة للدولة لعام 2025م	18
الأداء الفعلي للميزانية العامة للدولة لعام 2025م	20
الإيرادات العامة	21
الإنفاق العام	26
العجز	30
وسائل التمويل	30
الدين العام	31
الأداء المالي خلال سنوات خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م)	32



«إننا نركز على ضرورة استثمار مواردنا بشكل أمثل، وتوجيه النفقات نحو القطاعات الحيوية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل الوطني، بما يتماشى مع أهداف رؤية عمان 2040».

حضرة صاحب الجلالة السلطان

هيثم بن طارق المعظم

المقدمة

تجسيدًا لنهج الشفافية وإتاحة البيانات، تصدر وزارة المالية دليل الأداء المالي الفعلي للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025م (الحساب الختامي)، الذي يعكس النتائج المالية الفعلية للدولة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، ويقيس مدى الالتزام بالتقديرات المعتمدة للميزانية العامة؛ بما يسهم في تعزيز كفاءة التخطيط المالي ويدعم عملية إعداد ميزانية السنوات المقبلة وفق أسس أكثر دقة واستدامة.

ويستعرض الدليل البيانات المالية التفصيلية لأداء الميزانية العامة للدولة لعام 2025م مقارنةً بالتقديرات المعتمدة، إلى جانب توضيح وسائل تمويل عجز الميزانية، وموقف الدين العام، كما يتضمن الدليل ملخصًا للأداء المالي الفعلي للدولة خلال سنوات خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م).

ويمر إعداد الحساب الختامي للدولة بعدة مراحل تتمثل في:

1. تصدر وزارة المالية منشورًا ماليًا للوزارات والوحدات الحكومية بإعداد حساباتها الختامية.
2. تقدم الوزارات والوحدات الحكومية حساباتها الختامية إلى وزارة المالية.
3. تعد وزارة المالية الحساب الختامي للدولة عن السنة المالية المنتهية.
4. يفحص جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الحساب الختامي.
5. تعد وزارة المالية الحساب الختامي للدولة في صورته النهائية، وترفعه إلى مجلس الوزراء.
6. يرفع الحساب الختامي للدولة إلى المقام السامي بعد الأخذ بعين الاعتبار بكافة الملاحظات.
7. يصدر قرار وزاري بنشر الحساب الختامي للدولة عن السنة المالية المنتهية.

كلمة الوزارة

يسرّ وزارة المالية أن تصدر الحساب الختامي للدولة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، تأكيدًا لنهج الشفافية والإفصاح المالي، وحرصًا على إتاحة البيانات والمؤشرات المالية التي تعكس الأداء المالي الفعلي للدولة لعام 2025م. وتشير النتائج الفعلية إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة (8%) إذ بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية نحو (12,122) مليون ر.ع. ، في المقابل بلغ إجمالي الإنفاق العام نحو (12,583) مليون ر.ع. مرتفعًا بنحو (7%) عما هو معتمد في بداية السنة المالية 2025م؛ مما أسفر عن تسجيل عجز فعلي يقدر بنحو (461) مليون ر.ع. .

وتتقارب هذه النتائج من التقديرات المعتمدة في ميزانية عام 2025م، وهو ما يعكس دقة التخطيط المالي وواقعية الافتراضات التي بنيت عليها تقديرات الميزانية المعتمدة، إلى جانب استمرار الجهود الحكومية الرامية إلى إدارة المالية العامة بكفاءة.

وتؤكد وزارة المالية استمرارها في متابعة وتقييم الأداء المالي، والعمل بالتنسيق مع مختلف الوحدات الحكومية على تعزيز كفاءة الإنفاق وتنويع مصادر الإيرادات العامة، بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040، ويعزز مسيرة التنمية المستدامة.

ونسأل الله العليّ القدير أن يوفق الجميع لخدمة هذا الوطن العزيز تحت القيادة الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - أعزه الله وأبقاه -.

سلطان بن سالم الحبسي
وزير المالية

01

المصطلحات
والمفاهيم



المصطلحات والمفاهيم

الميزانية العامة للدولة

برنامج مالي تُعده الحكومة سنويًا لتحقيق أهداف محددة؛ وفقًا لقواعد وضوابط يحددها القانون المالي ولائحته التنفيذية، وتعرض فيها توقعات الحكومة لإيرادات ونفقات الدولة وتقديرات الفائض والعجز والاحتياجات التمويلية خلال السنة المالية.



الحساب الختامي

النتائج المحققة من تنفيذ الميزانية العامة، وتشمل بيان الإيرادات والنفقات الفعلية عن السنة المالية المنصرمة والمراكز المالية للوحدات الحكومية.



الإيرادات

هي مجموع ما تحمله الحكومة من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية.



الإيرادات غير النفطية

تشمل الإيرادات الجارية (إيرادات الضرائب والرسوم، والإيرادات غير الضريبية)، والإيرادات والاستردادات الرأسمالية.



الإيرادات الضريبية

هي الإيرادات المحصلة من ضرائب الدخل على الشركات، والضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة، والضرائب الجمركية.



الإيرادات غير الضريبية

توزيعات أرباح الاستثمارات الحكومية وفائض الهيئات العامة، وإيرادات خدمات مرافق الاتصالات والمطارات ورسوم الخدمات الحكومية، والغرامات والجزاءات.



الإيرادات الرأسمالية

الإيرادات المتحققة من بيع الأراضي الحكومية، بالإضافة إلى إيرادات بيع المباني الحكومية، وغيرها.

الاستردادات المالية

استردادات أقساط وفوائد القروض التي تمنحها الدولة للهيئات والمؤسسات العامة وغيرها، داخل وخارج الدولة.

الإنفاق

كل ما يتم إنفاقه من قبل وحدات الجهاز الإداري للدولة بهدف تحقيق المنفعة العامة وتقديم الخدمات في مختلف القطاعات.

المصرفوات الرأسمالية

النفقات العامة اللازمة لاقتناء الأصول الثابتة.

المصرفوات الجارية

النفقات العامة التي تتميز - بصفة أساسية - بطابع الدورية أو التكرار.

المصرفوات الإنمائية

النفقات العامة اللازمة لإنشاء وإقامة المشروعات الإنمائية المعتمدة في خطة التنمية.

فائض الميزانية

الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويحدث فائض في الميزانية عندما يكون حجم الإيرادات أعلى من حجم الإنفاق.

عجز الميزانية

الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويحدث العجز عندما يكون حجم الإنفاق أعلى من حجم الإيرادات.

التصنيف الاقتصادي

تقييم تجريبه بعض الوكالات الائتمانية المتخصصة، لتقدير جدارة أو أهلية الدولة أو المؤسسة للحصول على قروض، ويتم تقييم الدولة أو المؤسسة بناء على بياناتها المالية وقدرتها على تسديد ديونها في الماضي، إلى جانب التوقعات المستقبلية لملاءتها المالية.

الدين العالم

الأموال التي تقترضها الحكومة وفقًا لأدوات الدين المختلفة.

الملخص التنفيذي

تقارب الأداء الفعلي للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025م من التقديرات المعتمدة في بداية العام، إذ تم تقدير الإيرادات العامة بنحو (11,180) مليون ع.د. ، وقُدِّر الإنفاق العام بنحو (11,800) مليون ع.د. ، وبالتالي تم تقدير العجز المتوقع بنحو (620) مليون ع.د. ؛ ويشير الأداء المالي الفعلي للميزانية العامة للدولة لعام 2025م إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة (8%) مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة لتبلغ (12,122) مليون ع.د. ؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية (النفط والغاز).

وشهد حجم الإنفاق العام الفعلي بنهاية عام 2025م ارتفاعاً بنسبة (7%)، مسجلاً نحو (12,583) مليون ع.د. مقارنة بحجم الإنفاق المعتمد في ميزانية عام 2025م بنحو (11,800) مليون ع.د. ؛ وذلك نتيجةً لزيادة الإنفاق الاجتماعي ودعم تحفيز النشاط الاقتصادي؛ والتي من بينها زيادة مصروفات دعم المنتجات النفطية، ودعم قطاع الكهرباء، وزيادة الإنفاق الإنمائي من أجل تسريع وتيرة العمل في المشاريع الإنمائية الجاري تنفيذها، ومن جانب آخر، انخفض العجز المحقق عن المعتمد في الميزانية بنسبة (26%) ليلبلغ نحو (461) مليون ع.د. .

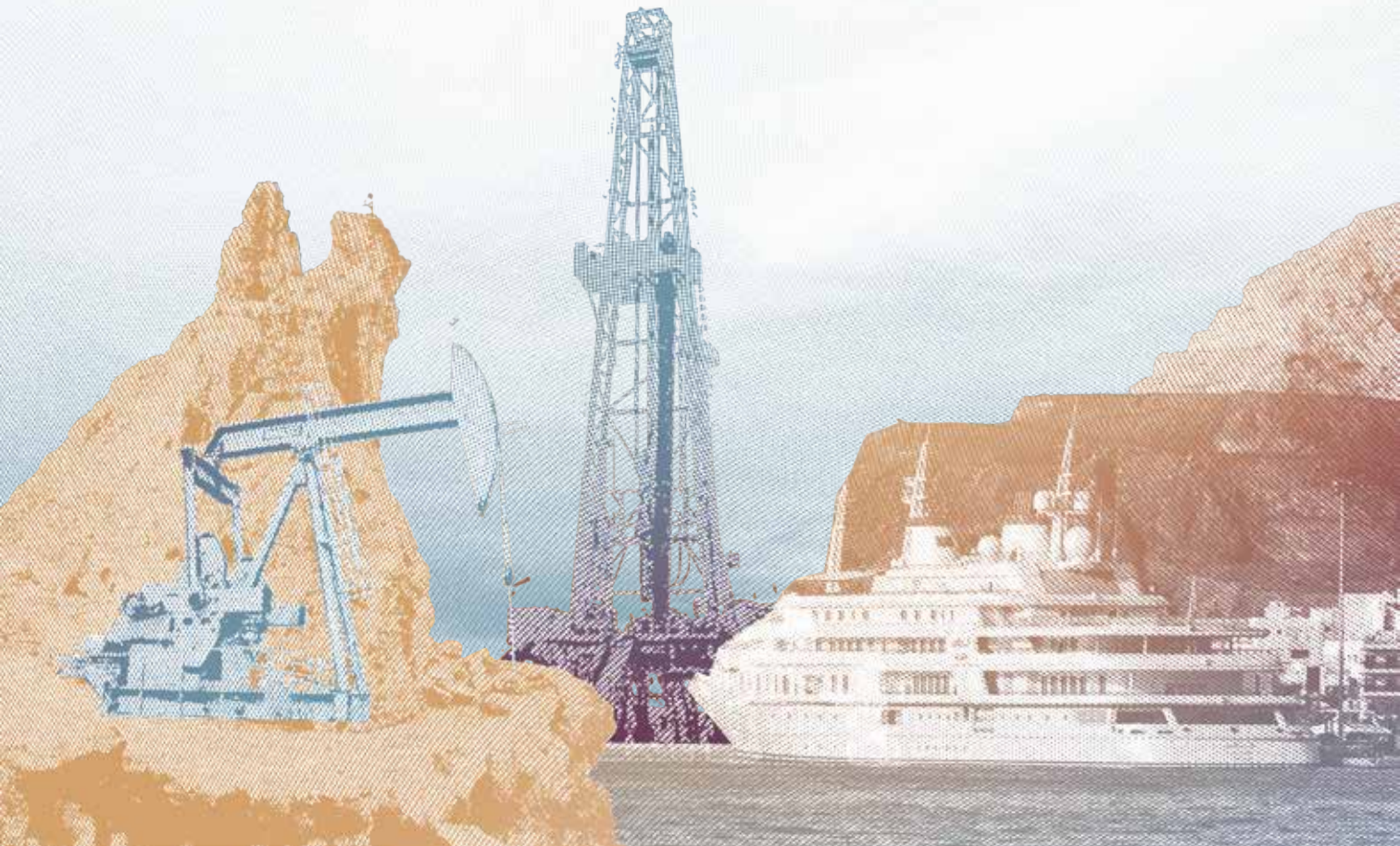
مليون ع.د.

المعتمد 2025م		الفعلي 2025م	
الإيرادات	11,180	الإيرادات	12,122
الإنفاق	11,800	الإنفاق	12,583
العجز	(620)	العجز	(461)

نسبة التغير: الإيرادات 8%، الإنفاق 7%، العجز (26%)

02

التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية في لعام 2025م

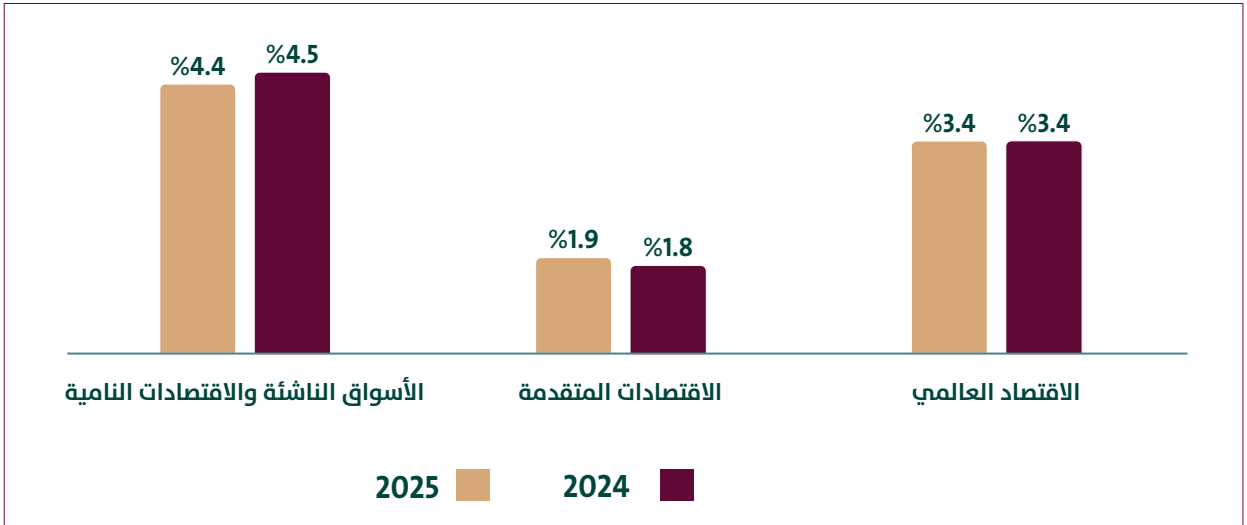


التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية

أولاً | التطورات الاقتصادية العالمية

نمو الاقتصاد العالمي

أشارت بيانات تقرير صندوق النقد الدولي (مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في أبريل 2026م، إلى أن نمو الاقتصاد العالمي في عام 2025م بلغ نحو (3.4%)، وبلغت نسبة النمو في الاقتصادات المتقدمة نحو (1.9%)، في حين بلغت نسبة النمو في بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية حوالي (4.4%).



المصدر: صندوق النقد الدولي

معدل التضخم العالمي

أشارت بيانات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض متوسط معدل التضخم العالمي في عام 2025م ليبلغ نحو (4.1%)، مقارنة بنحو (7.5%) في عام 2024م.

أسعار النفط العالمية

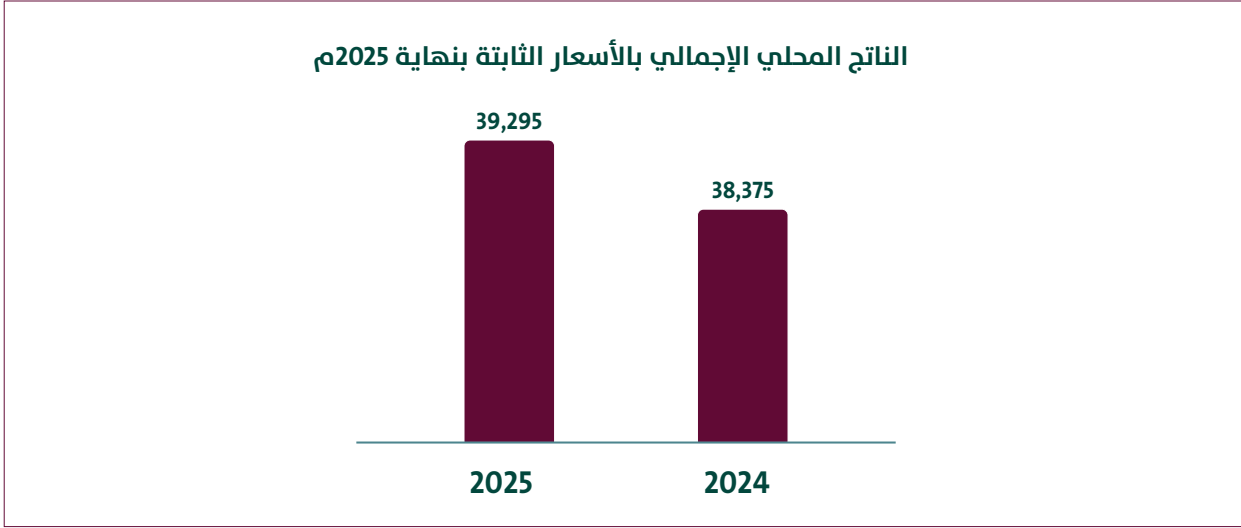
أشارت بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط أسعار النفط خلال عام 2025م بلغ نحو (67.7) دولارًا أمريكيًا للبرميل.

ثانيًا | التطورات الاقتصادية المحلية

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:

سجل الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان بالأسعار الثابتة بنهاية عام 2025م ارتفاعًا بنسبة (2.4%) مسجلًا حوالي (39,295) مليون ع.م. مقارنة بنحو (38,375) مليون ع.م. بنهاية 2024م.

مليون ع.م.



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

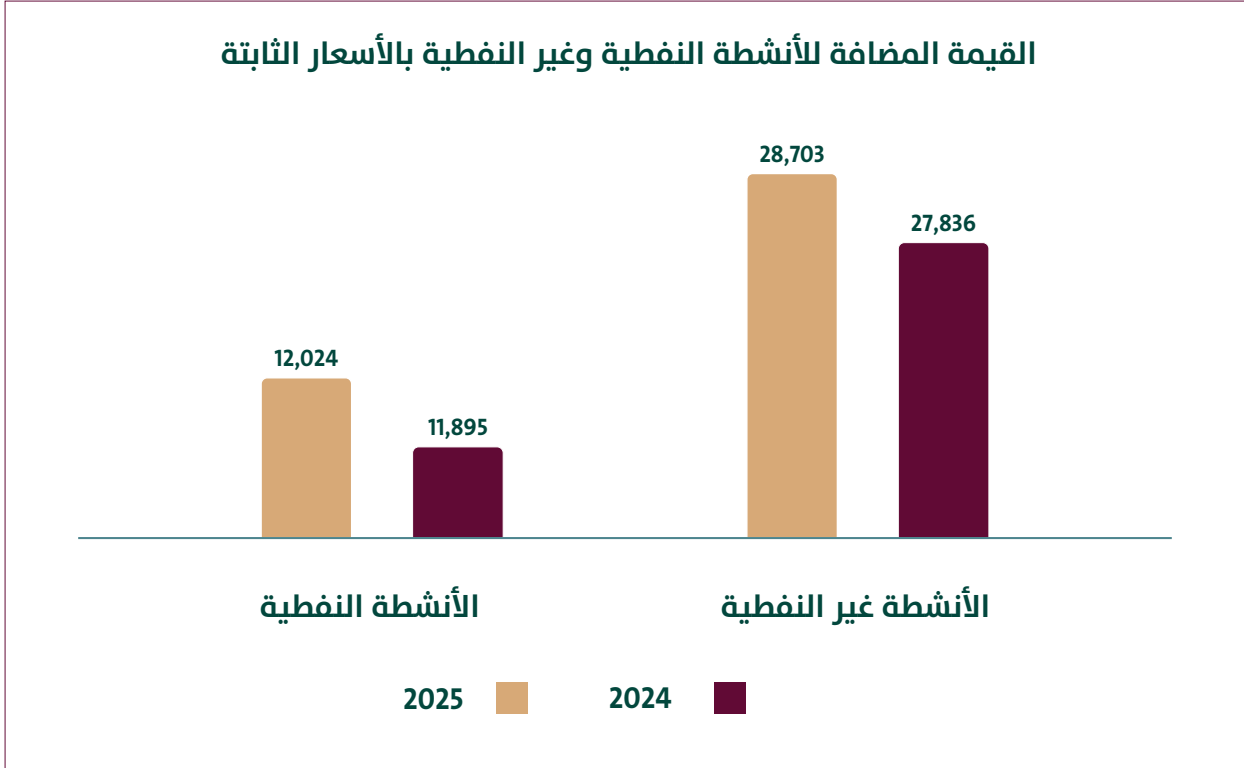
الأنشطة النفطية:

ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الثابتة بنحو (1%)، مسجلةً ما قيمته (12,024) مليون ع.م. مقارنة بنحو (11,895) مليون ع.م. بنهاية عام 2024م.

الأنشطة غير النفطية:

ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة بنهاية 2025م بنسبة (3.1%)، لترتفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من (27,836) مليون ع.م. في عام 2024م إلى (28,703) مليون ع.م. في عام 2025م.

مليون ع.م.



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

تطورات التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان خلال عام 2025م

واصلت الحكومة جهودها خلال عام 2025م في تنفيذ سياساتها المالية والاقتصادية الهادفة إلى ترسيخ الاستدامة وتعزيز متانة المركز المالي للدولة. وقد انعكست هذه الجهود إيجاباً على التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان، حيث رفعت وكالات التصنيف الائتماني الرئيسة الثلاث تصنيف سلطنة عُمان إلى الجدارة الاستثمارية، مما أسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وجاذبية السلطنة كوجهة للاستثمار.

إذ رفعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في تقريرها الصادر في ديسمبر 2025م التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان من "BB+" إلى مستوى الجدارة الاستثمارية عند "BBB-" مع نظرة مستقبلية "مستقرة"؛ نتيجة التحسن المستمر في مؤشرات المالية العامة للدولة، والمركز المالي الخارجي، وتزايد ثقة الوكالة في قدرة سلطنة عُمان على مواصلة الالتزام بسياسات مالية حكيمة تمكنها من التعامل مع تقلب أسعار النفط، والحفاظ على عجز معتدل في الميزانية العامة للدولة ومستويات مستقرة للدين العام.

وقد أكدت وكالة ستاندرد أند بورز التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان عند الجدارة الاستثمارية "BBB-" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" بحسب التقريرين التي أصدرتهما الوكالة في أبريل وسبتمبر 2025م. وقد أشارت الوكالة إلى استمرار جهود ضبط الأوضاع المالية وتعزيز مرونة المركز المالي إلى جانب جهود الحكومة تجاه إدارة الدين العام وحوكمة الشركات الحكومية. وأوضحت الوكالة إلى أن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان قد يشهد مزيداً من التحسن خلال العامين القادمين إذا استمرت الحكومة في تطوير مؤشرات المالية العامة وأسواق رأس المال المحلية وتعزيز الاستدامة الاقتصادية بما يدعم تعزيز النمو المستدام وقدرة البلاد على جذب المزيد من الاستثمارات.

ورفعت وكالة موديز التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان من "Ba1" إلى درجة الجدارة الاستثمارية "Baa3" مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، وقد جاء ذلك نتيجة تحسن مؤشرات الدين العام وقوة المركز المالي وكفاءة الإدارة المالية. وأشارت الوكالة في تقريرها الصادر في شهر يوليو من عام 2025م إلى أن التصنيف الائتماني لسلطنة

عُمان قد يشهد مزيدًا من التحسن وفقًا لاستمرار جهود الحكومة في تعزيز قدرتها على تحمل الصدمات الناتجة عن تذبذب أسعار النفط، وتنويع الإيرادات من خلال تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي بالإضافة إلى تقليص العجز الأولي غير النفطي.

ويوضح البيان التالي تطور التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان الذي أصدرته مؤسسات التصنيف الدولية خلال الفترة (2021 - 2025م):

2025	2024	2023	2022	2021	مؤسسة التصنيف
BBB-*	BB+	BB+	BB	BB-	فيتش
BBB-*	BBB-*	BB+	BB	B+	ستاندرد آند بورز
Baa3*	Ba1	Ba1	Ba3	Ba3	موديز

* درجة الجدارة الاستثمارية

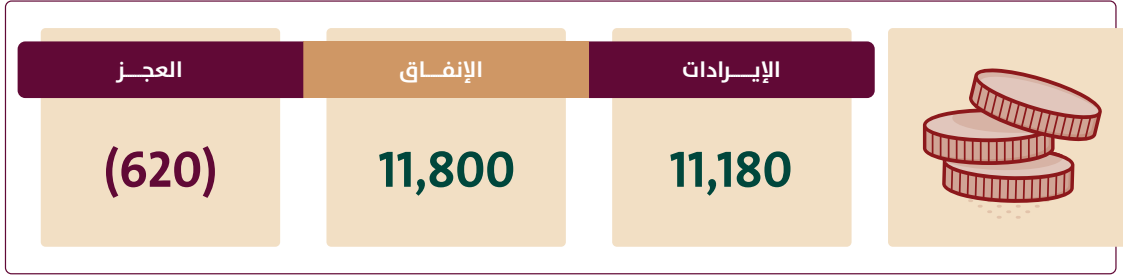
03

ملخص تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام 2025م



ملخص التقديرات المعتمدة للميزانية العامة للدولة لعام 2025م

مليون ١٠٠٠



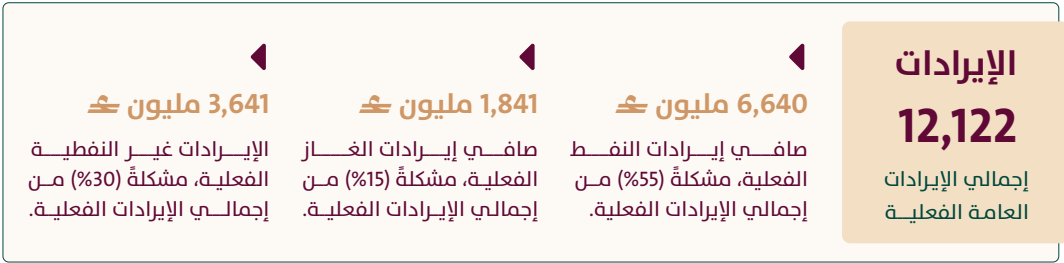
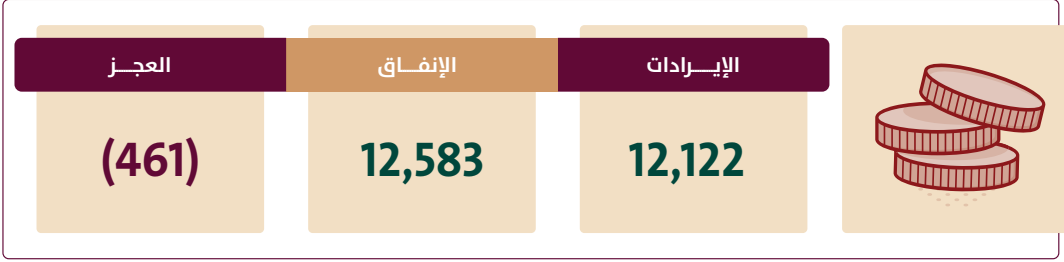
04

ملخص الأداء المالي الفعلي
للميزانية العامة لعام 2025م
(الحساب الختامي)



ملخص الأداء الفعلي للميزانية العامة للدولة لعام 2025م

مليون ٤



05

الأداء المالي الفعلي للميزانية العامّة للدولة لعام 2025م

(الحساب الختامي)



الأداء المالي الفعلي للميزانية العامة للدولة لعام 2025م (الحساب الختامي)

الإيرادات

حققت الميزانية العامة للدولة بنهاية عام 2025م ارتفاعاً في الإيرادات العامة بنسبة (8%)، مسجلةً (12,122) مليون S مقارنة بالإيرادات المقدرة في ميزانية 2025م بنحو (11,180) مليون S ؛ ويأتي ذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية (النفط والغاز).

مليون S

البيان	المعتمد 2025م	الفعلي 2025م	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	5,830	6,640	14%
صافي إيرادات الغاز	1,777	1,841	4%
الإيرادات غير النفطية	3,573	3,641	2%
الإجمالي	11,180	12,122	8%

سعر النفط والإنتاج

المعتمد 2025م	الفعلي 2025م	
60 دولار أمريكي للبرميل	متوسط سعر النفط	72 دولار أمريكي للبرميل
1,001 ألف برميل يوميًا	متوسط إنتاج النفط	999 ألف برميل يوميًا

1- الإيرادات النفطية

سجلت الميزانية العامة للدولة بنهاية عام 2025م ارتفاعًا في الإيرادات النفطية (النفط والغاز) بنسبة (11%) مقارنة بالميزانية المعتمدة، إذ بلغ إجمالي الإيرادات النفطية (النفط والغاز) نحو (8,481) مليون ر.س. ، وذلك كالتالي:

أ- صافي إيرادات النفط

بلغ صافي إيرادات النفط خلال عام 2025م نحو (6,640) مليون ر.س. مرتفعًا بنسبة (14%) عن صافي إيرادات النفط المقدر في ميزانية عام 2025م بنحو (5,830) مليون ر.س. ؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع متوسط أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ بلغ متوسط سعر النفط المحقق نحو (72) دولارًا أمريكيًا للبرميل مقارنة بالسعر المعتمد للبرميل في ميزانية عام 2025م بواقع (60) دولارًا أمريكيًا للبرميل.

من جانب آخر، بلغ متوسط إنتاج النفط والمكثفات النفطية نحو (999) ألف برميل يوميًا، مقارنة بالمقدر في الميزانية بنحو (1,001) ألف برميل يوميًا، وذلك تأكيدًا لالتزام الحكومة بالخفض الطوعي المقرر من منظمة أوبك بلس.

ب- صافي إيرادات الغاز

بلغ صافي إيرادات الغاز بنهاية عام 2025م نحو (1,841) مليون ع.د. مسجلاً ارتفاعاً بنسبة (4%) مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة بنحو (1,777) مليون ع.د. ؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع متوسط سعر بيع الغاز الطبيعي المسال من (5,41) دولاراً أمريكياً إلى نحو (7,49) دولاراً أمريكياً.

2. الإيرادات غير النفطية

بلغت جملة الإيرادات غير النفطية بنهاية عام 2025م نحو (3,641) مليون ع.د. ، مرتفعةً بنحو (68) مليون ع.د. مقارنة بالميزانية المعتمدة، إذ شكلت الإيرادات غير النفطية نحو (30%) من إجمالي الإيرادات العامة الفعلية لعام 2025م. ويوضح الجدول أدناه تفاصيل الإيرادات غير النفطية:

مليون ع.د.

البيان	المعتمد 2025م	نسبة التغير	الفعلي 2025م
الإيرادات الجارية	3,520	%2	3,602
الإيرادات الرأسمالية	45	(%18)	37
الاستردادات الرأسمالية	8	-	2
الإجمالي	3,573	%2	3,641

أ- الإيرادات الجارية:

بلغ إجمالي الإيرادات الجارية المحصلة بنهاية عام 2025م نحو (3,602) مليون ع.د. ، مرتفعةً بنحو (82) مليون ع.د. عن إجمالي الإيرادات الجارية المقدرة في ميزانية عام 2025م والبالغة نحو (3,520) مليون ع.د. ، وفيما يلي تفاصيل الإيرادات الجارية:

إيرادات الضرائب والرسوم:

سجلت جملة إيرادات الضرائب والرسوم بنهاية عام 2025م ارتفاعًا بنسبة (4%) لتبلغ نحو (2,107) مليون ع.د. مقارنة بإيرادات الضرائب والرسوم المعتمدة في ميزانية 2025م بنحو (2,027) مليون ع.د. ؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو (51) مليون ع.د. وإيرادات الضريبة الجمركية بنحو (29) مليون ع.د. مقارنة بالمعتمد في ميزانية 2025م.

الإيرادات غير الضريبية:

ارتفع إجمالي الإيرادات غير الضريبية بنهاية عام 2025م بنسبة (4%) مسجلةً نحو (1,495) مليون ع.د. مقارنة بالميزانية المعتمدة بنحو (1,443) مليون ع.د. ، وفيما يلي بيان بنود الإيرادات الجارية:

مليون ع.د.

البيان	المعتمد م2025	الفعلي م2025	نسبة التغير
إيرادات الضرائب والرسوم			
ضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات	656	656	-
رسوم تراخيص استقدام العمال غير العُمانيين	190	195	3%
الضريبة الانتقائية	100	84	(16%)
ضريبة القيمة المضافة	580	631	9%
رخص محلية مختلفة	16	14	(13%)
رسوم البلدية على الإيجارات	32	30	(6%)

13%	261	232	الضريبة الجمركية
6%	53	50	رسوم المعاملات العقارية
5%	39	37	رسوم فنادق ومرافق
5%	83	79	رسوم رخص وسائل النقل
(25%)	3	4	رسوم تراخيص خدمات الاتصالات
14%	58	51	إيرادات ضريبة أخرى
4%	2,107	2,027	جملة إيرادات الضرائب والرسوم
الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبة)			
(3%)	93	96	إيرادات المطارات والموانئ
(10%)	57	63	إيرادات خدمات الاتصالات
1%	805	800	عوائد الاستثمارات
(1%)	69	70	أتعاب إدارية مختلفة
(2%)	113	115	تعويضات وغرامات وجزاءات
14%	25	22	إيرادات طيبة
20%	332	277	إيرادات متنوعة
4%	1,495	1,443	جملة الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبة)
-	-	50	الاحتياطي
2%	3,602	3,520	الإجمالي

الإنفاق:

ارتفع الإنفاق العام للدولة بنهاية عام 2025م بنحو (783) مليون ع.د. مسجلاً نحو (12,583) مليون ع.د. مقارنة بالإنفاق العام المعتمد في ميزانية 2025م بنحو (11,800) مليون ع.د. ؛ ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لتعزيز بعض بنود الدعم من بينها دعم المنتجات النفطية، ودعم قطاع الكهرباء، وزيادة المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية. وفيما يلي أبرز بنود الإنفاق:

مليون ع.د.

البيان	المعتمد 2025م	نسبة التغير	الفعلي 2025م
المصروفات الجارية	8,555	%2	8,726
المصروفات الإنمائية ومشاريع ذات أثر تنموي	1,140	%38	1,577
المساهمات والنفقات الأخرى	2,105	%8	2,280
الإجمالي	11,800	%7	12,583

المصروفات الجارية

ارتفعت المصروفات الجارية بنهاية عام 2025م بنسبة (2%) مسجلة نحو (8,726) مليون ع.د. مقارنة بالمعتمد في ميزانية عام 2025م بنحو (8,555) مليون ع.د. وفيما يلي بنود المصروفات الجارية:

مليون ع.د.

البيان	المعتمد 2025م	نسبة التغير	الفعلي 2025م
مصروفات الدفاع والأمن	3,070	-	3,066
مصروفات الوزارات المدنية	4,570	%5	4,780
خدمة الدين العام	915	(%4)	880
الإجمالي	8,555	%2	8,726

مصروفات الدفاع والأمن

بلغ الإنفاق الفعلي لوحدات الدفاع والأمن نحو (3,066) مليون ع.د. ، منخفضاً بنحو (4) مليون ع.د. مقارنة بالمعتمد في ميزانية عام 2025م.

مصروفات الوزارات المدنية

ارتفعت المصروفات الفعلية للوزارات المدنية بنهاية عام 2025م بنسبة (5%) مسجلة نحو (4,780) مليون ع.د. مقارنة بالمعتمد في ميزانية عام 2025م بنحو (4,570) مليون ع.د. ؛ ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الإنفاق في بعض القطاعات كما هو موضح في البيان التالي:

مليون ع.د.

البيان	المعتمد م2025	الفعلي م2025	الفرق
قطاع الخدمات العامة	495	592	97
قطاع الأمن والنظام العام	123	129	6
قطاع التعليم	1,814	1,875	61
قطاع الطاقة والمعادن	7	7	0
قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية	453	538	85
قطاع الصحة	823	885	62
قطاع الإسكان	303	326	23
قطاع الثقافة والشؤون الدينية	213	225	12
قطاع النقل والمواصلات	51	54	3
قطاع الزراعة والثروة السمكية	68	76	8
شؤون اقتصادية أخرى	66	73	7
احتياطي مخصص	154	0	(154)
الإجمالي	4,570	4,780	210

خدمة الدين العام

انخفض الصرف الفعلي على خدمة الدين العام بنهاية عام 2025م بنسبة (4%) مسجلاً نحو (880) مليون ٤ مقارنة بالمعتمد في ميزانية عام 2025م بنحو (915) مليون ٤، وجاء ذلك نتيجة قيام الحكومة بإدارة التزاماتها المالية، واستبدال قروض مرتفعة الكلفة بأخرى أقل كلفة.

المصروفات الإنمائية

ارتفع إجمالي المصروفات الإنمائية للوزارات والوحدات الحكومية المدنية ومصروفات المشاريع ذات الأثر التنموي بنسبة (38%) مسجلة نحو (1,577) مليون ٤ مقارنة بالمعتمد في ميزانية عام 2025م؛ ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة السيولة المالية المخصصة للميزانيات الإنمائية للوحدات الحكومية والمحافظات لعام 2025م؛ وذلك من أجل تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الإنمائية المعتمدة في خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م).

شكّل الإنفاق على قطاع الهياكل الأساسية نحو (43%) من إجمالي الإنفاق الإنمائي الفعلي لعام 2025م، تلاه الإنفاق على قطاع الهياكل الاجتماعية بنسبة (40%) من إجمالي الإنفاق الإنمائي الفعلي لعام 2025م، ويوضح الجدول أدناه توزيع المصروفات الإنمائية على القطاعات:

مليون ٤

البيان	الإنفاق الفعلي 2025م	النسبة من الإجمالي
قطاع الهياكل الأساسية (الطرق والمطارات والموانئ وموارد المياه وتخطيط المدن والإدارة الحكومية)	682	43%
قطاع الهياكل الاجتماعية (التعليم والصحة والإعلام والثقافة وتقنية المعلومات)	630	40%
قطاع الإنتاج الخدمي (الإسكان والكهرباء والمياه والتجارة والسياحة)	194	12%
قطاع الإنتاج السلعي (الطاقة والمعادن والزراعة والأسماك)	71	5%
الإجمالي	1,577	100%

المساهمات والنفقات الأخرى

بلغت جملة المساهمات والنفقات الأخرى نحو (2,280) مليون ٤، مرتفعةً بنسبة (8%) مقارنة بالميزانية المعتمدة بنحو (2,105) مليون ٤؛ ويعزى ذلك لارتفاع بعض المصروفات أبرزها دعم المنتجات النفطية التي بلغت (124) مليون ٤ مقارنة بالمعتمد في الميزانية بنحو (35) مليون ٤، وبلغ دعم قطاع الكهرباء نحو (606) مليون ٤ بزيادة قدرها (86) مليون ٤ مقارنة بالمعتمد، ويأتي ذلك تنفيذًا للأوامر السامية بثبتت أسعار بيع الوقود، ويوضح الجدول أدناه تفاصيل المساهمات والنفقات الأخرى:

مليون ٤

البيان	المعتمد م2025	الفعلي م2025	الفرق
دعم منظومة الحماية الاجتماعية	577	562	(15)
دعم فوائد القروض الإسكانية والتنمية	73	50	(23)
مساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية	85	102	17
دعم قطاع الكهرباء	520	606	86
دعم قطاع المياه والصرف الصحي	194	214	20
دعم قطاع النفايات	59	98	39
دعم قطاع النقل	82	82	0
دعم السلع الغذائية	15	8	(7)
دعم المنتجات النفطية	35	124	89
مخصص سداد الديون	440	400	(40)
دعم قطاعات أخرى	25	34	9
الإجمالي	2,105	2,280	175

سداد مستحقات القطاع الخاص:

سددت وزارة المالية خلال عام 2025م أكثر من (1.7) مليار ٴ مستحقات مدفوعة للقطاع الخاص المستلمة عبر النظام المالي مكتملة الدورة المستندية.

الفائض / العجز

سجلت الميزانية العامة للدولة بنهاية عام 2025م عجزاً مالياً بنحو (461) مليون ٴ، مقارنة بالعجز المقدر في الميزانية بنحو (620) مليون ٴ؛ وذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية.

وسائل التمويل

بلغت جملة وسائل التمويل خلال عام 2025م نحو (461) مليون ٴ مقارنة بما هو معتمد في ميزانية عام 2025 بنحو (620) مليون ٴ؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الفعلية عما هو معتمد في ميزانية عام 2025م.

مليون ٴ

البيان	المعتمد م2025	الفعلي م2025
القروض الخارجية		
أ - اقتراض	1304	529
ب - سداد	(1065)	(1096)
صافي الاقتراض الخارجي	239	(567)
القروض المحلية:		
أ - اقتراض	750	1267
ب - سداد	(769)	(769)
صافي الاقتراض المحلي	(19)	498
تمويل من الاحتياطات	400	0
صافي حركة الحسابات الحكومية	0	530
جملة وسائل التمويل	620	461

الدين العام وأداء خطة الاقتراض لعام 2025م

حققت وزارة المالية في عام 2025م نتائج بارزة في إدارة الدين العام، مستندةً إلى سياسات اقتراض منضبطة وإجراءات فعّالة لإدارة الالتزامات المالية، وعلى الرغم من العجز المحقق فقد نجحت الوزارة في الحفاظ على إجمالي الدين العام عند مستوى الدين المعتدل والقابل للاستدامة؛ إذ بلغ إجمالي الدين العام حتى نهاية عام 2025م نحو (14.6) مليار ع.د. ، مع تلبية جميع الاحتياجات التمويلية وتنفيذ عمليات إدارة الالتزامات دون زيادة في إجمالي الدين. وفيما يلي أهم ما تم إنجازه في إدارة الالتزامات المالية خلال العام:

- **سداد سندات أوروبية مستحقة بقيمة (348) مليون ع.د. في فبراير 2025م** باستخدام جزء من الاحتياطات دون اللجوء لإعادة تمويلها؛ مما أسهم في خفض رصيد الدين الخارجي.
- **الحصول على قرض مجمّع بنحو (385) مليون ع.د. في يوليو 2025م لمدة (5) سنوات وبهامش تنافسي؛** نتيجة تحسن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان، وذلك لإعادة تمويل جزء من الصكوك الدولية المستحقة في الربع الرابع من عام 2025م.
- **العودة إلى أسواق رأس المال الدولية بشروط تمويلية تنافسية،** في أكتوبر 2025م بقيمة (385) مليون ع.د. لمدة (7.5) سنة وبسعر فائدة أساسي (4.525%) وهو الأدنى في تاريخ الإصدارات السيادية الدولية لسلطنة عُمان، وبفارق (60) نقطة أساس فوق سندات الخزنة الأمريكية، وقد حُصص جزء من هذا الإصدار لسداد صكوك دولية مستحقة بقيمة (577) مليون ع.د. في أكتوبر 2025م.
- **تنفيذ عملية إعادة شراء للسندات الدولية بقيمة (117) مليون ع.د. ضمن إطار إستراتيجية إدارة الدين** متوسطة الأجل؛ مما أسهم في خفض مخاطر إعادة التمويل من خلال الإدارة الاستباقية للالتزامات، إلى جانب خفض خدمة الدين.
- **سداد سندات التنمية الحكومية مستحقة السداد في 2025م بقيمة (550) مليون ع.د. .**
- **سداد الصكوك السيادية المحلية مستحقة السداد في 2025م بقيمة (208) مليون ع.د. .**
- **العمل على إعادة تمويل الاستحقاقات المحلية ضمن خطة تطوير سوق الدين المحلي،** وضمن خطة التمويل المعتمدة، من خلال:
- **إصدار (7) إصدارات لسندات التنمية الحكومية بقيمة (582.7) مليون ع.د. وبعوائد تنافسية تراوحت ما بين (4.1%) و (4.75%) وأجال مختلفة تراوحت بين 3 إلى 10 سنوات.**
- **إصدار إصدارين من الصكوك السيادية المحلية بقيمة (300) مليون ع.د. وبعوائد تراوحت ما بين (4.15%) و (4.65%) ولأجل (7) سنوات.**

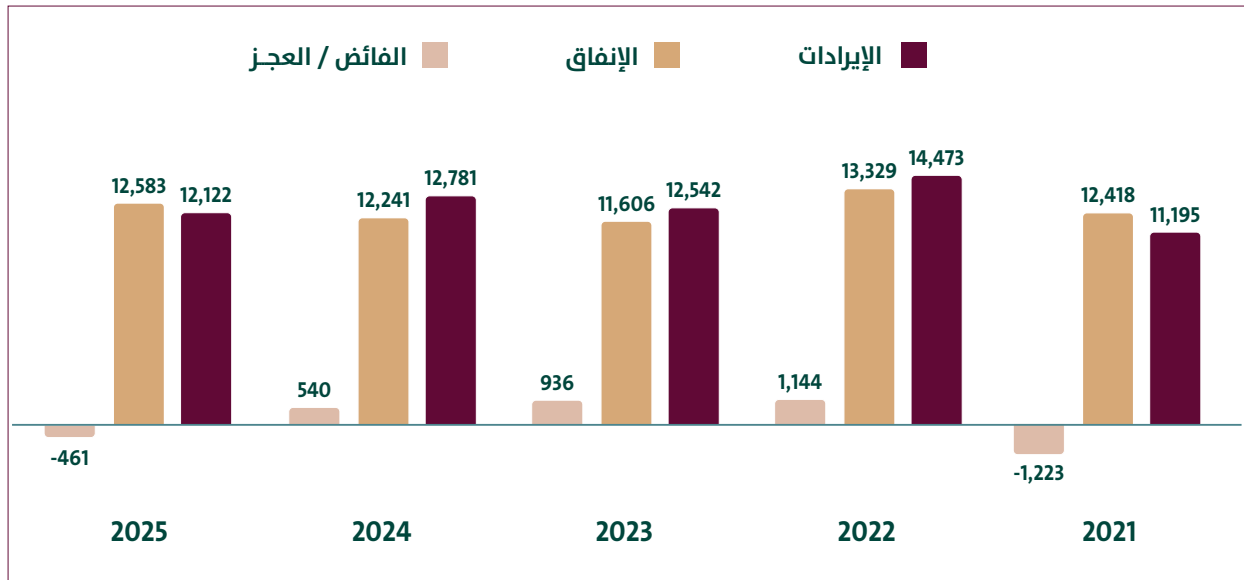
الأداء المالي خلال سنوات خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م)

على الرغم من التحديات المحلية والعالمية التي واجهتها سنوات خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م) مثل الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وتداعيات جائحة (كوفيد-19)، وارتفاع حجم وخدمة الدين العام، إلا أن الإجراءات الحكومية المتخذة في مسار التنويع الاقتصادي وزيادة الإيرادات غير النفطية وتحسين حوكمة الشركات الحكومية وتعظيم عوائد الاستثمارات وتحفيز القطاع الخاص؛ انعكست بشكل إيجابي على أداء المالية العامة للدولة وتحسين المؤشرات المالية والاقتصادية.

فخلال الخمس سنوات المالية المنصرمة (2021-2025م)، ارتفع إجمالي الإيرادات العامة الفعلية للدولة بنسبة (23%)، ليبلغ نحو (63,113) مليون ع.د. مقارنة بإجمالي الإيرادات المعتمدة في ميزانيات الفترة ذاتها وبالبلغة نحو (51,460) مليون ع.د. وفي المقابل، ارتفع إجمالي الإنفاق العام الفعلي خلال الفترة ذاتها بنسبة (7%) ليصل إلى نحو (62,177) مليون ع.د. مقارنة بالإجمالي المعتمد في ميزانيات الفترة ذاتها وبالبلغ نحو (58,050) مليون ع.د. وسجل الأداء الفعلي للميزانية العامة للدولة خلال سنوات خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م) فائضاً مالياً بنحو (936) مليون ع.د. ، تم توجيهه نحو تعزيز الإنفاق الاجتماعي، وتحفيز النمو الاقتصادي إلى جانب إدارة الالتزامات المالية والمساهمة في خفض الدين العام.

يوضح الرسم البياني أدناه ملخص الأداء المالي الفعلي خلال الفترة (2021-2025م):

مليون ع.د.





وزارة المالية

www.mof.gov.om